

نظرة عامة



الشفافية:

100/ 9

(درجة مؤشر الموازنة المفتوحة)



مشاركة الجمهور:

100/ 0



الرقابة على الموازنة:

100/ 63

نبذة عن المسح

قرارات الحكومة الخاصة بالموازنة - ما هي الضرائب التي يتعين فرضها والخدمات التي يتعين توافرها وحجم الديون التي يتعين عليها تكبدها - مما يؤثر على مدى المساواة في المجتمع ورفاهية شعبه بما في ذلك ما إذا كانت الفئات الأكثر حرماناً سوف تتاح لها فرص حقيقية لعيش حياة أفضل. ويعد من الضروري إعلام الحكومات الجمهور وإشراكهم في هذه القرارات الحيوية التي تؤثر على حياتهم.

يعد مسح الموازنة المفتوحة هو الأداة البحثية الوحيدة في العالم المستقلة والمقارنة والقائمة على الحقائق والتي تستخدم المعايير المقبولة دولياً في تقييم:

- الشفافية: وصول الجمهور إلى معلومات حول موازنة الحكومة المركزية
- المشاركة: الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة في عملية الموازنة الوطنية
- الرقابة: ودور مؤسسات الرقابة على الموازنة كالسلطة التشريعية والتدقيق في عملية الموازنة.

يساعد المسح المجتمع المدني المحلي على تقييم حكومته والتشاور معها بشأن الإبلاغ وكيفية استخدام الأموال العامة. يغطي الإصدار السابع من مسح الموازنة المفتوحة 117 دولة.

للاطلاع على المزيد من المعلومات، بما في ذلك منهجية مسح الموازنة المفتوحة الكاملة والتقارير العالمي لعام ٢٠١٩ والنتائج الخاصة بجميع الدول المسوحة ومستكشف البيانات الرجاء التفضل بزيارة الموقع الإلكتروني:

[/https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey](https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey)

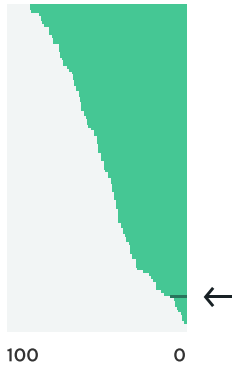


يقيس هذا الجزء من مسح الموازنة المفتوحة إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بكيفية قيام الحكومة المركزية بزيادة الموارد العامة وإنفاقها ويتم تقييم مدى توفر ثنائي وثائق أساسية للموازنة على الإنترنت، وتوقيتها وشموليتها باستخدام ١٠٩ مؤشرات ذات وزن مماثل بحيث تحصل كل دولة على مقياس من ٠ إلى ١٠٠. وتشير درجة الشفافية 61 أو أكثر إلى أن الدولة من المرجح أن تنشر ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام حول الموازنة.

حصل العراق على درجة شفافية 9 (من 100)

مقارنة درجة الشفافية العراق مع الدول الأخرى

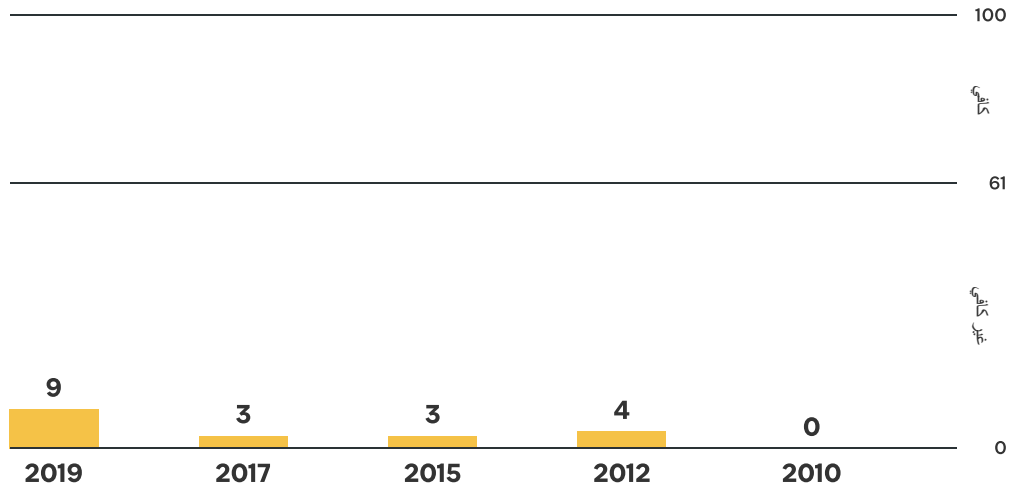
ترتيب العراق: 105 من 117 دولة



الدرجة	الدولة	المعدل العالمي
45		
61	الأردن	
43	مصر	
43	المغرب	
35	تونس	
18	المملكة العربية السعودية	
9	العراق	
6	لبنان	
2	الجزائر	
2	السودان	
1	قطر	
0	اليمن	

100 كافي 61 غير كافي 0

كيف تغيرت درجة الشفافية في العراق بمرور الوقت؟



توفر وثائق الموازنة للجمهور

- متاح للجمهور
- تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط
- ⊘ لم يتم إنتاجه

الوثيقة	2019	2017	2015	2012	2010
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	●	⊘	⊘	⊘	⊘
التقارير السنوية	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	⊘	⊘	⊘	●	●
تقرير نهاية السنة	●	⊘	●	●	●
تقرير التدقيق	●	●	●	●	●

ما مدى شمولية محتوى وثائق الموازنة التي اتاحها العراق للجمهور؟

100 / 61-100 ●
100 / 41-60 ●
100 / 1-40 ●

وثيقة الموازنة الرئيسية	الغرض من المستند ومحتوياته	السنة المالية التي تم تقييمها	درجة محتوى المستند
البيان التمهيدي للموازنة	كشف المعلمات الواسعة للسياسات المالية قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتحديد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.	2019	تم نشرها للاستخدام الداخلي
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفاصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة.	2019	تم نشرها للاستخدام الداخلي
الموازنة المقررة	الموازنة التي تم اعتمادها من السلطة التشريعية.	2018	45
موازنة المواطنين	إصدار مبسط وأقل فنيةً لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة للتابعين للحكومة مصمم خصيصاً لنقل المعلومات الرئيسية إلى الجمهور.	2018	تم نشره في وقت متأخر
التقارير السنوية	تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها والديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ والتي يتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.	2018	22
المراجعة نصف السنوية	تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف السنة المالية بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية وتوقعات نتائج الموازنة.	2018	لم يتم إنتاجها
تقرير نهاية السنة	يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية السنة المالية ويحتوي على تقييم للتقدم المحرز في إنجاز أهداف سياسة الموازنة.	2017	33
تقرير التدقيق	صادر عن جهاز الرقابة العليا، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.	2016	تم نشرها للاستخدام الداخلي

درجة الشفافية في العراق (9) لعام 2019 أعلى بشكل معتدل من من الدرجة التي حصل عليها في عام 2017

ما الذي تغير في عام ٢٠١٩؟

عمل العراق على زيادة إتاحة المعلومات حول الموازنة عن طريق ما يلي:

- نشر تقرير نهاية السنة على الإنترنت.
- زيادة المعلومات المتوفرة في الموازنة المقررة.

التوصيات

يجب على العراق وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة:

- نشر البيان التمهيدي للموازنة ومقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وموازنة المواطنين وتقرير التدقيق على الإنترنت في الوقت المناسب.
- إصدار ونشر المراجعة نصف السنوية على الإنترنت في الوقت المناسب.
- تحسين شمولية تقرير نهاية العام، الموازنة المقررة والتقارير نصف السنوية.

مشاركة الجمهور



إن الشفافية وحدها غير كافية لتحسين الحكم وتعتبر المشاركة العامة الشاملة أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج الإيجابية المرتبطة بزيادة شفافية الموازنة.

كما يُقيّم مسح الموازنة المفتوحة الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة الهادفة في مختلف مراحل عملية الموازنة ويبحث في ممارسات الجهاز التنفيذي للحكومة المركزية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا باستخدام ١٨ مؤشر متساوي في الوزن، بما يتماشى مع مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية ومبادئ المشاركة العامة في السياسة المالية 7 وتحسب درجات كل دولة على مقياس من ٠ إلى ١٠٠،

الدرجة التي حصل عليها العراق في المشاركة العامة هي 0 (من ١٠٠).

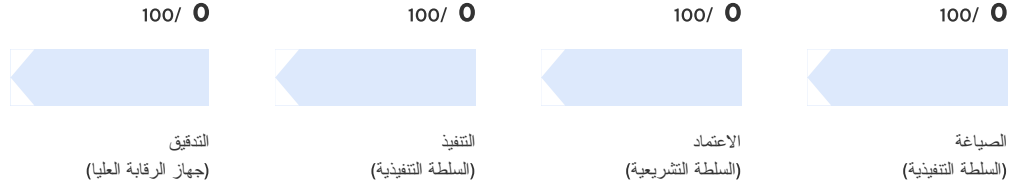
مقارنة مشاركة الجمهور في العراق مع الدول الأخرى

الدرجة	الدولة
14	المعدل العالمي
17	تونس
15	مصر
7	الأردن
6	المغرب
0	العراق
0	الجزائر
0	لبنان
0	قطر
0	المملكة العربية السعودية
0	السودان
0	اليمن

100 كافي 61 غير كافي 0

لمزيد من المعلومات حول ممارسات مشاركة الجمهور الجيدة من جميع أنحاء العالم، يرجى مراجعة [هنا](#)

حجم فرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة



٤٠-٠: قليل، ٤١-٦٠: محدود، ٦١-١٠٠: كاف

التوصيات

لزيادة تعزيز مشاركة الجمهور في عملية الموازنة، ينبغي على وزارة المالية في العراق أن تعطي الأولوية للإجراءات التالية:

- وضع آليات تجريبية لإشراك الجمهور أثناء صياغة الموازنة ورصد تنفيذ الموازنة.
- الانخراط بنشاط مع المجتمعات الضعيفة والممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل مباشر أو من خلال منظمات المجتمع المدني التي تمثلهم

يجب على مجلس النواب العراقي وضع الإجراءات التالية كأولويات:

- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى مقترح الموازنة قبل اعتماده.
- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى تقرير التدقيق.

يجب على المجلس الاتحادي للمراجعة العليا في العراق وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عملية الموازنة:

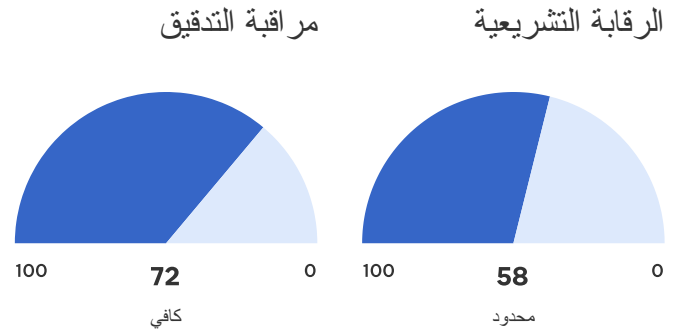
- وضع آليات رسمية للجمهور للمساعدة في وضع برنامج التدقيق الخاص به والمشاركة في تحقيقات التدقيق ذات الصلة.

الرقابة على الموازنة



ويبحث مسح الموازنة المفتوحة أيضًا الدور الذي تؤديه الهيئات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا في عملية الموازنة ومدى توفير رقابة فعالة، ويتم تسجيل كل بلد على مقياس من ٠ إلى ١٠٠ استنادًا إلى ١٨ مؤشر بنفس الوزن، وبالإضافة إلى ذلك، يجمع المسح معلومات تكميلية عن المؤسسات المالية المستقلة (انظر الإطار).

توفر الهيئة التشريعية جهاز الرقابة العليا في العراق الرقابة الكافية خلال عملية الموازنة مع درجة رقابة مركبة **63** (من ١٠٠). وفيما يلي نطاق الرقابة على كل مؤسسة على حدة:



٠-٤٠: ضعيف، ٤١-٦٠: محدود، ٦١-١٠٠: كاف

التوصيات

توفر مجلس النواب العراقي رقابة محدودة أثناء مرحلة التخطيط في دورة الموازنة ورقابة كافي أثناء مرحلة التنفيذ، ولتحسين الرقابة يجب ووضع الإجراءات التالية كأولويات:

- يتعين على السلطة التشريعية مناقشة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية واعتماد التوصيات الخاصة بالموازنة القادمة.
- يتعين على اللجان التشريعية فحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية ونشر التقارير وتحليلها على الإنترنت.
- يتعين على السلطة التشريعية اعتماد مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل بداية عام الموازنة.
- يتعين على اللجنة التشريعية فحص تقرير التدقيق ونشر التقرير ونتائجه على الإنترنت.

من أجل تعزيز الاستقلال وتحسين الرقابة على التدقيق من قبل المجلس الاتحادي للمراجعة العليا في العراق، يوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

- ضمان مراجعة عمليات التدقيق من قبل وكالة مستقلة.

الممارسة الناشئة المتمثلة في إنشاء مؤسسات مالية مستقلة

العراق ليس لديها مؤسسة مالية مستقلة، يتزايد الاعتراف بالمؤسسات المالية المستقلة باعتبارها جهات مستقلة ذات قيمة وغير حزبية تقدم المعلومات إلى السلطة التنفيذية و/أو البرلمان خلال عملية الموازنة.

لا يتم تسجيل هذه المؤشرات في مسح الموازنة المفتوحة.

المنهجية

- لم يتم تقييم سوى الوثائق المنشورة والفعاليات والأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى 31 ديسمبر 2018 في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٩.

- ويستند المسح إلى استبيان تم إجراؤه في كل بلد بواسطة خبير مستقل في الموازنة:

محمد أ. فيلد الخفاجي

المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي

mo.field@outlook.com

- ، ولزيادة تعزيز البحث، يقوم أيضاً خبير مستقل مجهول الهوية باستعراض مسودة الاستبيان الخاصة بكل دولة، بالإضافة إلى ممثل عن وزارة المالية.